



Munich Personal RePEc Archive

Analysis The Structure of Production and Sectoral Relationships in Iraqi Economy During the Period (1970 -1990

Alrubaie, falah.K.Ali

Economics department -faculty of Economics –Omar Almkhtar
university

5 October 2000

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/8518/>
MPRA Paper No. 8518, posted 29 Apr 2008 09:53 UTC

Analysis The Structure of Production and Sectoral Relationships in Iraqi Economy During the Period (1970 -1990)

Dr.falah.K.Ali Alrubaie- Economics department -faculty of Economics –Omar Almkhtar
university

Abstract

The topic of study relations sectoral oil states, specifically the relationship between the oil sector and non-oil sectors with particular emphasis on many economists and emerged from theoretical studies and applied, who adopted the hypothesis of Dutch disease, which believes that the rise in oil revenues will have negative effects on the development of sectors Non-oil, especially in the sectors of manufacturing and agriculture.

Despite the economic structure characterized by the diversity of Iraq in comparison with the economies of oil-Pure rental nature, but that he shared with them in terms of governing the oil sector in path of changes in relations sectoral result of the continuing situation of imbalance in the structure of production which resulted in the expansion of the oil sector and Economic activities financed by oil revenues, and at the expense of relative neglect of the sectors of the non-oil commodity .

To explication the most important developments in the relations sector in the Iraqi economy for the period (1970 -1990) study used a structural analysis, which concerned an analysis of the relative distribution rates and sectoral working relations within the framework of macro-economic system, in order to diagnose the main characteristics of the economic structure in Iraq and the evolving trends Relations in the sector in the Iraqi economy, and determine their impact on the process of structural transformation in Iraqi Economy .

To achieve this objective analysis covered both GDP growth and its impact on the development and the sectoral linkages between these sectors , and its impact on the development of relations sector. Finally ,The study found that the Iraqi economy, have witnessed during the eighties of the twentieth century, the worst kinds of sectoral imbalances, which deepened the absence of proportionality between the sectors that are the sources of supply for the domestic output of non-oil commodity, and sectors that operate tributaries of domestic demand, has been reflected, more disruption Between the real production capacities generated in the national economy, reflected in the added value achieved in agriculture and manufacturing, and the large consumer of entry generated in the non-commodity activities, especially activities of public administration and defense.

The analysis of the linkages overall productivity (direct and indirect) between different economic activities, the production structure in Iraq biased towards the final production links, and there is no tendency towards engaging in successive stages of production, the absence of the role of intermediary manufacturing productivity, weak effects generated by the incentive, which Explains the weakness of the multiplier effects generated by the exchange sectoral front and rear, and the high volume of leakage from the intermediate flows during the import process for the various intermediate goods production as a result of the weakness of the manufacturing sector's role in bolstering productivity and provide linkages intermediate inputs and productivity of other sectors of national economy and the absence of the role of the leader sector, who achieved high productivity and employment .

تحليل الهيكل الإنتاجي والعلاقات القطاعية في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (1970-1990)

د.فلاح خلف علي الربيعي-قسم الاقتصاد-كلية الاقتصاد جامعة عمر المختار

حظي موضوع دراسة العلاقات القطاعية في الدول النفطية، وتحديدًا العلاقة بين القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية باهتمام خاص من قبل الاقتصاديين و ظهر العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية، الذين تبنا فرضية المرض الهولندي⁽¹⁾، التي ترى أن الارتفاع في إيرادات النفط سببًا لها آثار سلبية على تطور القطاعات غير النفطية، وبخاصة في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة. و سيرافق هذا الارتفاع في إيرادات النفط تغييرات مستمرة في العناصر المؤثرة في عملية التوازن الاقتصادي الخارجي والداخلي، فعلى المستوى الخارجي سببًا على هذا الارتفاع حدوث فائض في ميزان المدفوعات، وهذا الفائض سيقود إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، الذي سيقود بدوره إلى انخفاض الصادرات المحلية غير النفطية، وزيادة الاستيرادات، وانخفاض حجم الناتج غير النفطي وبخاصة قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة وحدث عجز في الموازين التجارية لهذه القطاعات. وبشكل عام يمكن تلخيص الآثار السلبية للطفرة السلبية للطفرة على الناتج السلعي غير النفطي المتأثر به في ناحيتين،

الأولى وتسمى بأثر حركة الموارد التي تعود إلى أن الارتفاع في أسعار النفط سيرفع بدوره قيمة الناتج الحدي و قيمة الدخل الحقيقية لعناصر الإنتاج الموظفة في هذا القطاع، وسيقود إلى تحريك الموارد والمزايا النسبية نحو القطاع النفطي والأنشطة الممولة بموارد الربع النفطي (قطاع السلع غير المتاجر بها)، وبعيدًا عن قطاع السلع المتاجر بها غير النفطية (الزراعة والصناعة والتحويلية).

ومن ناحية ثانية سيؤدي إلى تخفيض قيمة الناتج الحدي لعناصر الإنتاج الموظفة في القطاع السلعي غير النفطي المتاجر بها، وخلق فائض في الطلب عليها، تجعل أسعار منتجات الأنشطة غير المتاجر بها، أعلى من أسعار السلع المنتجة في القطاع السلعي غير النفطي، وبخاصة أسعار السلع الزراعية، لكونها تتحدد في السوق المحلية، بالإضافة إلى إمكانية سد العجز في إنتاجها عن طريق الاستيراد.

والثانية هي أثر الإنفاق فارتفاع الدخل النفطي سببًا له ارتفاع الدخل القومي الذي سيقود بدوره إلى زيادة الطلب الكلي، وخلق فائض في الطلب على إنتاج القطاعات المختلفة، مما يترتب عليه ارتفاع آخر في الأسعار النسبية للخدمات، وهذا الأمر سيمكن قطاع السلع غير المتاجر بها من عرض أجور أعلى من تلك التي يستطيع القطاع السلعي غير النفطي تقديمها، وبالتالي سحب جزء آخر من الموارد المستخدمة في هذه القطاعات إلى قطاع الخدمات، ما يؤدي إلى انخفاض آخر في حجم إنتاج هذه القطاعات. لذلك فإن المحصلة النهائية هي انخفاض في حجم إنتاج قطاعات قطاع السلع المتاجر غير النفطية، وتضائل أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، وخطورة هذا الوضع تكمن في الطبيعة القصيرة الأجل للطفرة في قطاع النفط والآثار الهيكلية السلبية الطويلة الأمد التي تتركها في الاقتصاد

بناءً على هذا التحليل تتضح أهمية دراسة العلاقات بين مختلف الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد العراقي كمدخل للكشف عن طبيعة التحولات التي طرأت على الهيكل الإنتاجي من ناحية والتحول هيكل القطاع النفطي، فليس من المتوقع أن تطرأ تغييرات مهمة في مساهمة هذا القطاع، دون أن يصاحب ذلك نمو موازي في قطاعات الاقتصاد الأخرى، والعملية الأخيرة لا يمكن أن تحل بطريقة ملائمة إلا ضمن إطار عملية التنمية التي تجري في إطار الاقتصاد الكلي، بما يشهده من تحولات في النسب والعلاقات الهيكلية وما يرتبط بها من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة، وما يصاحبها من تغييرات في مستوى الإنتاج القطاعي وبالتالي في المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي، التي تعيد في النهاية صياغة المعاملات التكنيكية لعناصر مصفوفة الطلب الوسيط في جداول المستخدم - المنتج في الاقتصاد القومي⁽²⁾.

ورغم ما يتميز به الهيكل الاقتصادي في العراق من تنوع بالمقارنة مع الاقتصادات النفطية ذات الطبيعة الريعية البحتة، إلا أنه يشترك معها من حيث تحكم القطاع النفطي أيضًا بمسار التغييرات التي تطرأ على العلاقات القطاعية نتيجة

لاستمرار حالة الاختلال المتراكم في هيكله الإنتاجي تمخض عن التوسع في القطاع النفطي وفي القطاعات غير المتاجر بها ، وعلى حساب الإهمال النسبي للقطاعات السلعي المتاجر غير النفطية ،⁽³⁾ وللكشف عن أهم التطورات التي طرأت على العلاقات القطاعية في الاقتصاد العراقي للفترة (1970-1990) استخدمت الدراسة منهج التحليل الهيكلي الذي يهتم بتحليل التوزيع النسبي للنسب والعلاقات القطاعية التي تعمل ضمن إطار النظام الاقتصادي الكلي، لتشخيص الخصائص الرئيسية للهيكل الاقتصادي في العراق و بيان اتجاهات التطور في العلاقات القطاعية في الاقتصاد العراقي، وتحديد أثرها على عملية التحول الهيكلي، ولتحقيق هذا الهدف تناولت بالتحليل كل من النمو في الناتج المحلي الإجمالي و أثره على تطور العلاقات القطاعية والترابطات الإنتاجية وأثرها على تطور العلاقات القطاعية

أولاً: النمو في الناتج المحلي الإجمالي وأثره على تطور العلاقات القطاعية :

رغم الاهتمام الذي حظيت به الفترة (1975 - 1990) من المعنيين بشؤون التخطيط في العراق، بوصفها الفرصة التاريخية التي ينبغي استثمارها لتحويل هيكل الاقتصاد العراقي من هيكل زراعي - استخراجي إلى هيكل صناعي - زراعي متنوع⁽⁴⁾ فقد هيات موارد النفط الهائلة التي تحققت خلال تلك الفترة ، إمكانيات ضخمة لرفع معدلات النمو الاقتصادي ، وتصحيح الاختلال الهيكلي. ووفقاً لفرضية المرض الهولندي نجد أن هناك معامل ارتباط مرتفع بين معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي والنمو في مساهمة القطاع الاستخراجي في ذلك الناتج ، وعليه سيجري التمييز بين مرحلتين في سجل النمو الاقتصادي في العراق وكالاتي :-

1-المرحلة الأولى 1970 - 1980 :-

تشمل سنوات عقد السبعينات وهي السنوات التي شهدت ارتفاعاً مطرداً في معدلات النمو الاقتصادي وتضم فترتين ، الفترة الأولى من 1970 إلى 1974 و الفترة الثانية 1975 - 1980 ويمكن تجزئتها لفترتين وكالاتي :-

(1-1) الفترة الأولى (1970-1974)

شهدت هذه الفترة حدوث تحول مهم في الاقتصاد العراقي ، يتمثل في نجاح عملية تأميم النفط في العام 1973 وارتفاع مساهمة القطاع الاستخراجي ولاسيما قطاع النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من (70%) ، فقد عمل هذا التحول على تكريس حالة التخصص الإنتاجي والتجاري في الاقتصاد العراقي كالاقتصاد نفطي، وترك أثره البالغ على السياسات التنموية في القطر بشكل عام ، التي ساهمت إجرائتها بتحريك المزايا النسبية بعيداً عن الأنشطة السلعية الأساسية (الزراعة والصناعة التحويلية)، ويمكن ملاحظة ذلك من بيانات الجدول الآتي(الجدول رقم 1) الذي يؤكد صحة ما ذهب إليه بيانات المقارنة الدولية بوضع العراق ضمن مجموعة الأقطار الغنية بالموارد ذات التوجه الإنتاجي الأولي (الزراعي و / أو الاستخراجي)⁽⁵⁾ . وذلك لوصول مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (82%) خلال الفترة من 1970 إلى 1974 منها (72.3%) تعود إلى القطاع الاستخراجي والنسبة المتبقية وهي (9.7%) تعود إلى القطاع الزراعي . هذا في حين لا تساهم القطاعات السلعية الباقية إلا بـ (5.1%) منها (3.1%) تعود إلى القطاع الصناعي التحويلي و (1.8%) تعود للبناء والتشييد (0.2%) لقطاع الكهرباء والماء وتساهم الأنشطة غير السلعية بحوالي (13%) وهي قريبة إلى حد ما من مجموع مساهمة الناتج السلعي غير النفطي والتي بلغت (14.8%) ، وكان من الطبيعي ان يظهر اثر ذلك التحول بوضوح اشد على الفترة اللاحقة .

(2-1) الفترة الثانية (1975 - 1980)

شهدت هذه الفترة هيمنة ظاهرة الأيمان المغالى به بقوة الأصول النقدية السائلة التي تهيئها إيرادات النفط الخام ، التي تركت أثارها على إجراءات السياسة الاقتصادية في مجالات الاستثمار والتشغيل والاستيراد ، التي ترتب عليها انتقال المزايا النسبية بعيداً عن القطاعات السلعية الأساسية ويمكن إن نذكر هنا أهم العوامل التي ساهمت في صياغة اتجاه التحول الهيكلي لهذه المرحلة. وهي كالاتي⁽⁶⁾ :-

1- انخفاض سعر صرف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية ، وتوفير تسهيلات الاستيراد ،ساعد على تكريس نمط تعويض الاستيراد على جبهة واسعة من السلع الاستهلاكية ،لاسيما السلع التجميعية المعمرة التي تتميز بارتفاع محتواها الاستيرادي من المدخلات الوسيطة والإنتاجية . ثم استتبع هذا التوجه بتفضيل التكنولوجيا المكثفة الرأسمال المستوردة على عملية رفع مستوى المهارات وتطوير القابليات الإنتاجية للقوى العاملة وتحقيق التصرف

الرشيد بعنصر العمل ، أما في القطاع الزراعي فأن سهولة استيراد المنتوجات الزراعية والغذائية رافقها استغناء شبه كامل عن الأفكار و الجهود التي تدعو إلى تطوير هذا القطاع .

2- أن استمرار حالة التفاوت الإقليمي بين المراكز الحضرية الرئيسية من جهة والمناطق الريفية والأقاليم الهامشية والمتخلفة ، أدت إلى تزايد معدلات الهجرة نحو المراكز الحضرية الرئيسية، وبالتالي زيادة فائض عرض القوى العاملة غير الماهرة في تلك المواقع دون ان تقابلها أية زيادة في قابليات الاستيعاب الإنتاجي في قطاع الصناعة التحويلية ، لذا توجه هؤلاء نحو قطاعات الاستيعاب غير الإنتاجي التي تتغذى في عملية توسعها على إيرادات النفط وهي الأنشطة غير السلعية وبخاصة قطاع الإدارة العامة والدفاع ، وقد عمق ذلك التحول الهيكلي ، الذي جرت بموجبه سلخ القطاع الزراعي من القوى العاملة دون تعويضه باستخدام التجهيزات الرأسمالية البديلة من حالة التدهور الإنتاجي لهذا القطاع ، فانخفضت مساهمته بشكل واضح في الناتج المحلي الإجمالي .

3-تركيز السياسات السعرية الزراعية على دعم المحاصيل المنخفضة الإنتاجية وهي الحبوب بشكل عام والقمح بشكل خاص ، في حين أهملت بشكل شبه كامل المحاصيل المرتفعة الإنتاجية وبخاصة المحاصيل الصناعية . و عملت تلك العوامل على الحد من توسع كل من قطاع الصناعة والزراعة، فحقق الأول زيادة طفيفة في مساهمته النسبية بلغت (4%) بعد ان كانت (1.3%) في الفترة السابقة . أما مساهمة القطاع الزراعي فقد انخفضت ال (3.6%) بعد ان كانت (7.9%) في الفترة السابقة . إي أن اثر الزيادة في إيرادات النفط على الأنشطة السلعية خلال تلك الفترة قد تركز على زيادة مساهمة أنشطة التشييد نتيجة للسعي نحو استكمال مرافق البنية الأساسية وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني ، حيث ارتفعت مساهمة قطاع البناء والتشييد من (8.1%) في الفترة السابقة إلى (6.5%) في الفترة الحالية ، وأخذت تظهر في هذه المرحلة بوادر التوسع في الفجوة بين الناتج السلعي غير النفطي والناتج غير السلعي إذ وصلت مساهمة الأولى إلى (16.1) في حين بلغت مساهمة الثاني (15.6%) .

2- المرحلة الثانية (1981 – 1990) :-

تشمل سنوات عقد الثمانينات وهي السنوات التي شهدت معدلات النمو السالبة والبطيئة وتضم فترتين أيضا ، الفترة الأولى من (1981 – 1985) و الفترة الثانية (1986 – 1990) التي يمكن تجزئتها إلى فترتين وكالاتي :-

(1-2) الفترة الأولى (1981 – 1985) :-

شهد فيها الاقتصاد العراقي متغيرين مهمين انعكاسا بشكل مباشر على المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي ، الأول هو الانكماش في إيرادات النفط ، والثاني هو اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية ، التي امتدت من أيلول 1980 وحتى آب 1988 ، وترك هذان الحدتان بصمتهما الواضحة على الأولويات القطاعية لصانعي السياسة الاقتصادية وبالتالي على آلية التصرف في الموارد الإنتاجية المتاحة ، فقد أخذت عملية تخصيص تلك الموارد وعملية الاستيراد ، تتحيز بشكل واضح لصالح القطاعات التي تتصل بشكل مباشر بإدامة زخم الجهود الدفاعي ، وهي الأنشطة غير السلعية بشكل عام، ونشاط الإدارة العامة والدفاع بشكل خاص، ومن الطبيعي أن يكون ذلك على حساب الإهمال النسبي للأنشطة السلعية، وبشكل خاص القطاع الصناعي التحويلي⁽⁷⁾ . ألا أن ما يميز هذه الفترة هو عودة الاهتمام بالقطاع الزراعي ، بسبب ندرة العملات الأجنبية وصعوبات الاستيراد ويظهر ذلك من التحول الذي طرأ على المساهمة النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي . وبشكل عام يمكن التمييز بين الاتجاهات الآتية في المساهمات القطاعية لتلك الفترة :-

أ - في حالة الأنشطة السلعية :- حصل انخفاض واضح في مساهمة القطاع الاستخراجي من (68.3%) في الفترة 1975 - 1980 إلى (30.3%) خلال الفترة 1981 - 1985 ، وقد أدى ذلك إلى تعديل الوزن النسبي لمساهمة القطاع الصناعي التحويلي بشكل طفيف إلى (5.3%) ، وقطاع البناء والتشييد إلى (7.8%) ، على الرغم من أن معدل النمو يشير إلى انخفاض مساهمة هذين القطاعين (جدول 28) ، أما مساهمة القطاع الزراعي وقطاع الماء والكهرباء فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً وذلك وفقاً لمؤشري معدل النمو والمساهمة النسبية، وأدت هذه التغييرات إلى انخفاض مساهمة القطاعات السلعية كمجموعة من (84.4%) في الفترة 1975 - 1980 إلى (52.5%) في الفترة 1981 - 1985 على الرغم من الارتفاع الذي طرأ على الناتج السلعي غير النفطي من (16.1%) في الفترة الأولى إلى (22.2%) في الفترة الثانية .

ب - شهدت الأنشطة غير السلعية ارتفاعاً ملحوظاً في هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة، فوصلت مساهمتها النسبية إلى (47.5%) مقابل (15.6%) في الفترة السابقة، وتركزت تلك المساهمة في نشاط الإدارة العامة والدفاع الذي بلغت مساهمته (17.6%) بعد أن كانت (7.1%) في الفترة السابقة، يليه نشاط تجارة الجملة والمفرد الذي وصلت مساهمته إلى (10%) مقارنة ب (3%) في الفترة السابقة وقد انعكست هذه التحولات بشكل تزايد في الفجوة بين الناتج السلعي غير النفطي والناتج غير السلعي، ففي حين وصلت مساهمة الثاني (47.5%) لم تتجاوز مساهمة الأول (22.2%) وانعكس هذا الاختلال بين هاتين المجموعتين على عدد غير قليل من العلاقات الاقتصادية فاختلفت العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك ومن ثم العلاقة بين العرض والطلب فضلاً على الاختلال بين الرأسمال الإنتاجي المباشر والرأسمال الفوقي الاجتماعي وبين القدرات المحلية على الاكتفاء الذاتي والتنمية الاندفاعية Evolutionary Development من جهة والتبعية المتفاقمة للاقتصادات الصناعية المتقدمة من جهة أخرى. وأخيراً انعكست الاختلالات السابقة على مستويات الأسعار بالتضخم المفتوح، وعلى الموارد البشرية بالهدر والتخلف وتدهور الإنتاجية.

(1-2) الفترة الثانية (1986 – 1990) :-

جاءت هذه الفترة لتشكل امتداداً طبيعياً للفترة التي سبقتها، حيث شهد جزء منها استمرار حالة الحرب مع إيران التي لم تتوقف إلا في آب 1988، والجزء المتبقي من تلك الفترة شهد امتداد آثار حالة الحرب على النشاط الإنتاجي، وفي ضوء ذلك يمكن القول إن تلك الفترة شهدت الظروف الكفيلة بتكريس الطابع الخدمي - الاستخراجي للهيكل الإنتاجي للاقتصاد العراقي، في ظل استمرار حالة التدهور الإنتاجي للأنشطة السلعية غير النفطية التي وصلت مساهمتها إلى (18.8%) مقارنة ب (22.2%) في الفترة السابقة، ويعود ذلك إلى تراجع مساهمة القطاع الزراعي إلى (7.1%) مقارنة ب (8.5%) في الفترة السابقة، كما تراجعت مساهمة الصناعة التحويلية إلى (1.5%) مقابل (5.3%) في الفترة السابقة وكذلك الحال مع البناء والتشييد الذي وصلت مساهمته إلى (5.8%) مقابل (8.5%) في الفترة السابقة، وإذا استثنينا الانتعاش النسبي الذي شهده القطاع الاستخراجي خلال هذه الفترة حيث ارتفعت مساهمته إلى (42.6%) مقابل (30.3%) في الفترة السابقة، فإن القطاعات السلعية كمجموعة قد شهدت خلال هذه الفترة تدهوراً ملحوظاً في مقابل ذلك بقيت مساهمة الأنشطة غير السلعية كمجموعة مرتفعة جداً على الرغم من الانخفاض النسبي الذي طرأ عليها إذ وصلت إلى (38.6%) مقابل (47.5%) للفترة السابقة وتركز هذا الانخفاض في نشاط الإدارة العامة للدفاع الذي تراجع إلى (15.4%) مقابل (17.6%) في الفترة السابقة، ونشاط تجارة الجملة والمفرد الذي انخفض إلى (7.6%) مقابل (10%) في الفترة السابقة. كما ساهم السلوك الاستثماري للقطاع الخاص في تعزيز الطابع الخدمي للهيكل الإنتاجي في الاقتصاد العراقي، حيث تركزت معظم استثماراته في الأنشطة غير السلعية خلال الفترة 1981 - 1988، وبلغت حوالي (87%) معظمها في نشاط ملكية دور السكن، الذي بلغ حوالي (78%) في حين لم تبلغ استثماراته في الأنشطة السلعية سوى (13%) تقريباً، تركز معظمها في القطاع الزراعي، وبلغت (6.1%)، أما استثمارات الصناعية فلم تتجاوز (4%) فضلاً على ذلك فإن سياسات المصارف الاختصاصية قد ساهمت في تعزيز تلك النتيجة، إذ شكلت قروض المصرف العقاري نحو (85%) من مجموع القروض الممنوحة من تلك المصارف تليها قروض المصرف الزراعي التعاوني التي بلغت (14%)، أما قروض المصرف الصناعي فلم تتجاوز نسبتها (1%) من مجموع تلك القروض⁽⁸⁾. ومن كل ما تقدم يمكن القول ان الاقتصاد العراقي خلال عقد الثمانينات قد شهد أسوأ أنواع الاختلال القطاعي، نتيجة لتعمق حالة عدم التناسب بين القطاعات التي تمثل مصادر العرض السلعي المحلي التي تتمثل بالناتج السلعي غير النفطي والقطاعات التي تمثل روافد للطلب المحلي وتتمثل بالأنشطة غير السلعية، وهذا الأمر عمل على تعميق الهوة بين قدرة الاقتصاد الوطني على الإنتاج المتجددة بالقيم المضافة المتولدة في الأنشطة السلعية غير النفطية وبخاصة في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة، وقدرته على الإنفاق الاستهلاكي المتأتية من الدخول المتولدة في القطاع الاستخراجي، المستخدمة في تمويل الإنفاق الحكومي وبخاصة الإنفاق الدفاعي، ومن الطبيعي ان ينسحب أثر ذلك على سياسة الاستيراد التي أخذت تركز على استيراد الأسلحة والتجهيزات العسكرية، فضلاً على استيراد السلع التموينية والسلع الاستهلاكية الأخرى وعلى حساب الاستيرادات من السلع البسيطة والإنتاجية وبخاصة خلال الفترة 1985 - 1990. وهكذا ساهم الاختلال القطاعي المذكور في توثيق أو أصر اندماج الاقتصاد العراقي بالأسواق والمصادر الأجنبية، كما كشف هذا الاختلال أيضاً عن غياب حالة التوافق بين ما تحقق من نمو اقتصادي عام في الناتج المحلي الإجمالي وبين مسار التنمية كما حملته التغييرات في العلاقات القطاعية.

جدول رقم (1) المساهمات النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1970-1990

الفترة	1974-1970	1980-1975	1985-1981	1990-1986
القطاع الزراعي	9.7	6.3	8.5	7.1
الاستخراجي	72.3	68.3	30.3	42.6
الصناعة التحويلية	3.1	4.0	5.3	5.1
البناء والتشييد	1.8	5.6	7.8	5.8
الماء والكهرباء	0.2	0.2	0.6	0.8
مجموع الناتج السلعي	87.1	84.4	52.5	61.4
الناتج غير النفطي	14.8	16.1	22.2	18.6
النقل والمواصلات	2.1	3.1	5.2	4.1
تجارة الجملة والمفرد	2.5	3.0	10.0	7.6
البنوك والتأمين	0.5	0.09	4.5	3.3
مجموع التوزيعية	5.1	7.0	19.7	15.0
ملكية دور السكن	0.6	0.7	5.4	3.5
الإدارة العامة والدفاع	5.2	7.1	17.6	15.4
الخدمات الشخصية	2.0	0.8	4.8	4.7
مجموع القطاعات الخدمية	7.8	8.6	27.8	23.6
مجموع القطاعات غير السلعية	12.9	15.6	47.5	38.6
مجموع الناتج المحلي الإجمالي	100	100	100	100

المصدر: المؤشرات محتسبة من بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي في العراق للسنوات المذكورة.

وبهدف التحقق من صحة النتيجة الأخيرة، سنلجأ إلى استخدام مؤشر مرونة النمو القطاعية، التي تعبر عن نسبة التغيير في معدل النمو القيمة المضافة للقطاع المعني إلى التغيير في نسبة التغيير في معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي، ويحدد هذا المؤشر درجة التوسع التنموي في كل قطاع أو نشاط إنتاجي مقارنة بالنمو الاقتصادي العام (9). فإذا كانت مرونة النمو للقطاع أكبر من الواحد الصحيح، يعني ذلك أن نسبة التغيير في معدل النمو القيمة المضافة للقطاع المعني أكبر من نسبة التغيير في معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي، ويعد هذا دليل على أن هذا القطاع من القطاعات المساعدة أو المتوسعة، أما إذا كانت مرونة النمو للقطاع أصغر من الواحد الصحيح، يعني ذلك أن نسبة التغيير في معدل النمو القيمة المضافة للقطاع المعني أصغر من نسبة التغيير في معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي، ويعد هذا دليل على أن هذا القطاع من القطاعات الهابطة أو المتقلصة ويعرض الجدول (2) نتائج تطبيق هذا المؤشر على بيانات الفترة 1970 - 1990 ومنه نلاحظ ما يأتي:-

1- القطاعات الهابطة أو المتقلصة:- وهي مجموعة القطاعات التي سجلت مرونة نمو قطاعية منخفضة، وتشمل على القطاع الزراعي والقطاع الصناعي التحويلي، وهما قطاعين على درجة كبيرة من الأهمية من منظور التنمية طويل الأجل، فمن الجدول المذكور يتبين أن القطاع الزراعي قد خرج بأقل مرونة نمو، بلغت (0.38) كمتوسط للفترة 1970 - 1990 وبذلك فهو أكثر القطاعات السلعية تدهوراً، وهذا يعني أن هذا القطاع قد أصبح مسئولاً عن التقلص الذي حدد مسار التوسع التنموي في قطاعات الاقتصاد الأخرى وبخاصة، قطاع الصناعة التحويلية، الذي لم تصل مرونة نموه إلى نسبة 1%، في أفضل فترات نموه، واستقرت عند (0.76) عقد السبعينات بينما سجلت قيمة سالبة خلال الفترة 1981 - 1985 ثم عادت إلى الارتفاع في الفترة 1986 - 1990 لتصل إلى (85%)، ويتضح حجم الانخفاض عند مقارنة تلك الأرقام مع الأقطار النامية التي تقارب العراق في مرحلة النمو، إذ وصلت مرونة النمو للقطاع الزراعي خلال عقد الثمانينات إلى (0.75) و لقطاع الصناعة التحويلية (0.82) (10) وهذا يعني أن حجم التوسع في هذين القطاعين في العراق لا يتلاءم مع دوريهما المنتظر في عملية تصحيح الاختلالات الهيكلية وتنويع الإنتاج والصادرات.

2 - إن القطاعات الصاعدة أو المتوسعة :- وهي مجموعة القطاعات التي سجلت مرونة نمو قطاعية مرتفعة وتشمل الأنشطة الآتية :-

أ- الأنشطة التوزيعية :- وبلغت كمتوسط عن الفترة 1970 - 1990 كالاتي، قطاع النقل والمواصلات (1.65) ، قطاع تجارة الجملة والمفرد (1.28) ، قطاع البنوك والتأمين (1.12)

ب-الأنشطة الخدمية :- وبلغت كمتوسط عن الفترة 1970 - 1990 حوالي (2%) رغم الانخفاض الذي شهدته خلال الفترة 1986 - 1990، إذ وصلت إلى (1.1 -)

ت-سجلت الأنشطة غير السلعية كمجموعة ارتفاعاً ملحوظاً في مرونة نموها فبلغت (1.5) كمتوسط للفترة 1970 - 1985، إلا أنها انخفضت في الفترة التالية (1986 - 1990) وبلغت (-0.56) .

ث-القطاع الاستخراجي :- بلغت مرونته خلال الفترة 1970 - 1980 حوالي (1.6) ثم انخفضت بفعل تدهور مساهمته في الناتج خلال الفترة من 1981 - 1985 ووصلت إلى (-3.8) ثم عادت إلى الارتفاع خلال الفترة اللاحقة 1986 - 1990 فوصلت إلى (1.7).

ح- تأثر مسار النمو في قطاع البناء والتشييد وإلى حد كبير بالاتجاه العام للتغيرات في مسار النمو في القطاع الاستخراجي ، فبعد ان وصلت مرونة النمو هذا القطاع (1.08) خلال الفترة 1970-1980 انخفضت إلى (-0.60) في الفترة اللاحقة 1981 - 1985 ثم عادت إلى الارتفاع في الفترة التالية 1986 - 1990 لتصل إلى (1.3) .

خ- شهدت مرونة النمو في قطاع الماء والكهرباء ارتفاعاً ملحوظاً في عقد الثمانينات مقارنة بعقد السبعينات ويمكن تفسير هذا الارتفاع بالتدهور الذي طرأ على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا العقد . وهكذا انتهت هذه الفترة التاريخية وقد زادت الاختلالات الهيكلية تفاقماً ، و تكثفت التبعية للاقتصادات الأجنبية لاسيما المتقدمة ، وتم احتواء فورة أسعار النفط ، وتفاقت الديون الخارجية المستحقة ، وتعاضم الانكشاف الغذائي وأخذت تجتاح الاقتصاد موجات التضخم المفتوح .

جدول رقم (2) معدلات و مرونة النمو القطاعية في العراق خلال الفترة 1970 - 1990

الفترة		1974-1970		1980-1975		1985-1981		1990-1986	
القطاع	معدل النمو	مرونة النمو	معدل النمو	مرونة النمو	معدل النمو	مرونة النمو	معدل النمو	مرونة النمو	معدل النمو
الزراعي	4.9	0.57	1.9	0.18	3.5	0.48	1.3	0.31	
الاستخراجي	12.2	1.4	17.8	1.7	- 28	- 3.8	7.0	1.7	
التحويلي	5.7	0.76	8.0	0.76	- 2.2	- 0.30	3.5	0.85	
البناء والتشييد	88.1	0.95	12.5	1.2	- 4.4	- 0.60	0.1	0.02	
الماء والكهرباء	7.4	0.87	7.5	0.71	15.9	2.2	5.2	1.3	
مجموع الناتج السلعي	10.6	1.3	25.2	2.4	- 6.1	- 0.83	5.1	1.24	
مجموع الناتج السلعي غير النفطي	6.5	0.76	8.6	0.81	- 1.7	- 0.23	2.9	0.70	
النقل والمواصلات	9.5	1.1	11.5	1.1	13.4	1.8	10.7	2.6	
تجارة الجملة والمفرد	11.9	1.4	9.8	0.93	6.6	0.90	7.7	1.9	
البنوك والتأمين	10.2	1.2	11.3	1.1	1.0	0.14	8.4	2.05	
مجموع التوزيعية	10.2	1.2	18.2	1.7	3.3	0.45	7.5	1.8	
ملكية دور السكن	11.6	1.4	2.1	0.2	2.8	0.4	0.2	0.05	
الإدارة العامة والدفاع	9.6	1.1	15.1	1.4	9.2	1.3	- 6.4	- 1.6	
الخدمات الشخصية	3.4	0.4	2.8	0.3	- 11.6	- 1.6	3.0	0.73	
مجموع الخدمية	9.6	1.1	11.8	1.1	28.1	3.8	- 4.7	- 1.1	
مجموع الناتج غير السلعي	10.0	1.2	12.3	1.2	14.5	2.0	2.3	0.56	
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	8.5	-	10.5	-	- 7.3	-	4.1	-	

المصدر : السابق المذكور في أسفل الجدول (1)

ثانياً:- الترابطات الإنتاجية وأثرها على تطور العلاقات القطاعية

يعد موضوع تحليل الترابطات القطاعية احد المجالات المهمة ذات العلاقة بدراسة موضوع التحول الهيكلي ، فمن خلال التعرف على درجة الاعتماد المتبادل بين القطاعات المكونة للهيكل الإنتاجي يمكن تشخيص طبيعة التغيرات في العلاقات القطاعية وتحديد أثرها على عملية التوازن الهيكلي . حيث تمثل كل خلية من خلايا المصفوفة الهيكلية (مصفوفة المعاملات التكنيكية) المستخرجة من جدول المستخدم - المنتج مجموع الاحتياجات القطاعية من المدخلات الوسيطة (المحلية والمستوردة) المطلوبة لتحقيق مستوى معين من الإنتاج في كل قطاع . وتجري هذه العملية في ظل التناسبات التي يملها النمط التكنولوجي المتجسد في الطاقات الإنتاجية لكل قطاع أو نشاط إنتاجي . وبذلك تقدم جداول المستخدم - المنتج صورة واضحة عن درجة التشابك بين الأنماط التكنولوجية المتجسدة في الطاقات الإنتاجية لمجموعة القطاعات التي تشكل الهيكل الإنتاجي ، ولا تقتصر وظيفة تلك الجداول على قياس الترابط القطاعي كميّاً من خلال إيجاد مصفوفة المعاملات التكنيكية المباشرة للإنتاج ، وإنما تمتد إلى احتساب الترابطات القطاعية الأمامية والخلفية . وتصنيف تلك القطاعات في ضوء قوة ترابطاتها الإنتاجية ، و اختلاف القطاعات في قوة ترابطاتها الإنتاجية يستلزم تركيز الاهتمام على القطاع الديناميكي في عملية التنمية ، الذي يتصف بقوة ترابطه الأمامية والخلفية ، وقابليته المرتفعة على تحفيز عملية الإنتاج والتشغيل والاستثمار في باقي قطاعات الاقتصاد ، وبالتالي فهو يمتلك الإمكانيات التي تعمل على دفع عملية التنمية الاقتصادية بمعدلات أسرع (11) ويهدف التعرف على طبيعة الترابطات الإنتاجية (الأمامية والخلفية) و أثرها على تطور العلاقات القطاعية في الاقتصاد العراقي سنتناول كل من الترابطات المباشرة و الترابطات الكلية (المباشرة وغير المباشرة) و معاملات الترابطات الكلية

أولاً :- الترابطات المباشرة :-

يعود فضل استخدامها لأول مرة إلى H.Chenery & T.Watanabe ، ثم أصبحت معروفة بعد ان تم تعميمها من قبل A.Hirschman (10) كطريقة ملائمة لتصنيف الأقطار إلى متقدمة ومتخلفة ، وفقاً لدرجة الاعتماد المتبادل بين أنشطتها الاقتصادية وفقاً لهذه الطريقة فإن النشاط الإنتاجي لأي قطاع يتجه عادة إلى إشباع الطلب الوسيط و / أو النهائي للقطاعات الأخرى ، ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً بالمعادلة الآتية

$$X_j = \sum_{i=1}^n X_{ij} + Y_j \quad \text{--- (1)}$$

حيث $i=1,2,\dots,n$

X_j = أنتاج القطاع (j) معبراً عنه بوحدات مادية

X_{ij} =الطلب الوسيط للقطاع (i) على إنتاج القطاع (j) بوحدات مادية

Y_j =الطلب النهائي على الإنتاج القطاع (j) بوحدات مادية

فإذا كانت

$$a_{ij} = \frac{X_{ij}}{X_j} \quad \text{--- (2)}$$

a_{ij} = عدد الوحدات من إنتاج القطاع (j) المستخدمة في إنتاج وحدة واحدة في القطاع (i)
علماً ان قيمة a_{ij} تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح :-

$$1 \geq a_{ij} \geq 0$$

وهذا يعني ان (a_{ij}) نسبة ثابتة تعبر عن العلاقة الخطية بين المدخلات الإنتاجية والمخرجات القطاعية ، ووفقاً لفرضية ثبات المعاملات التكنيكية .ومن المعادلة (2) نحصل على

$$X_{ij} = a_{ij}X_j \text{ --- (3)}$$

وبتعويض المعادلة (3) في المعادلة (1) نحصل على

$$X_j = \sum_{i=j}^n a_{ij}X_j + Y_j \text{ --- (4)}$$

ويمكن كتابة المعادلة (4) بصيغة المصفوفات وكما يأتي :-

$$X = AX + Y \text{ --- (5)}$$

حيث

X = موجه عمودي يمثل الإنتاج القطاعي بوحدات مادية
 A = مصفوفة المعاملات التكنيكية المباشرة (المصفوفة الهيكلية)

Y = موجه عمودي يمثل الطلب النهائي بوحدات مادية

ان المصفوفة الهيكلية (A) تبين لنا حجم الاستخدامات المباشرة من مستلزمات الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلع والخدمات في كل قطاع لذا يطلق عليها أيضا مصفوفة المعاملات التكنيكية المباشرة للإنتاج . ويمكن ان تتضمن تلك المصفوفة عنصراً واحداً أو عدة عناصر صفرية عندما تكون قيمة المعامل التكنيكي مساوية للصفر ($a_{ij}=0$) وفي هذه الحالة فأنها تشير إلى أن القطاع المعني لا يطلب أية مدخلات وسطية من القطاعات الأخرى المرتبطة به . ويتوقف عدد الخلايا الصفرية على مستوي التكامل الهيكلية الذي يقرر حجم الاعتماد المتبادل بين الأنشطة الاقتصادية . أما المصفوفة (AX) فتشير إلى مقدار الطلب الوسيط (X_{ij}) بدلالة المعاملات التكنيكية للإنتاج (a_{ij}) . ومن مصفوفة المعاملات التكنيكية المباشرة (A) يمكن الحصول على نوعين من الترابطات المباشرة وكالاتي :-

1- الترابطات الخلفية المباشرة B_j :-

ويمكن الحصول عليها من خلال نسبة مجموع مشتريات القطاع (j) من السلع الوسطية إنتاجه الإجمالي (X_j) إلى

$$B_j = \frac{\sum_{i=1}^n X_{ij}}{X_j}$$

ويمكن تصنيف القطاعات وفقاً لقيمة الترابط الخلفي المباشر (B_j) إلى :-

(أ) - قطاع صناعي / إذا كانت قيمة B_j للقطاع < B_j للاقتصاد ككل
(ب) - قطاع أولي / في الحالة المعاكسة ويمكن تصنيفها

2- الترابطات الأمامية المباشرة F_i :-

ويمكن الحصول عليها من خلال نسبة إجمالي مبيعات القطاع (i) من المدخلات الوسطية إلى القطاعات

الأخرى ($\sum_{j=1}^n X_{ij}$) إلى مجموع الطلب (Di)

$$F_i = \frac{\sum_{i=1}^n X_{ij}}{D_i}$$

و يمكن تصنيف القطاعات وفقاً لقيمة الترابط الأمامي (F_i) إلى
 (أ) - قطاع وسيط / إذا كانت قيمة (F_i) للقطاع < للاقتصاد ككل
 (ب) - قطاع نهائي / في الحالة المعاكسة .

ويتم تصنيف القطاعات ووفقاً لقيمة الترابط الأمامي والخلفي للقطاع مقارنة بمتوسط الترابط العام للاقتصاد إلى:-

- (أ) - وسيط صناعي / إذا كانت قيمة F_i و B_j مرتفعتين .
 (ب) - وسيط أولي / إذا كانت قيمة F_i مرتفعة وقيمة B_j منخفضة .
 (ج) - نهائي صناعي / إذا كانت قيمة F_i منخفضة وقيمة مرتفعة .
 (د) - نهائي أولي / إذا كانت قيمة F_i و B_j منخفضة .
 ولتقييم درجة الاعتماد المتبادل بين قطاعات الاقتصاد العراقي بحسب مؤشر الترابطات الإنتاجية سيتم التعرف على الترابطات الأمامية والخلفية المباشرة المستخرجة من جدول المستخدم - المنتج

input-output table لعام 1982

قبل تحليل نتائج الجدول (28) ينبغي الإشارة إلى ان حجوم المعاملات التكنيكية ونمط انتشارها في جدول المستخدم - المنتج للاقتصاد العراقي تعكس ومن الانطباع الأولي نمطاً ضعيفاً للتشابه بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ، حيث يتصف النسيج الذي يجمع بين هذه الأنشطة والقطاعات بكثرة فجواته واتساع مساحاتها ، وقد تم ملاحظة ذلك من قبل أحد الدراسات عند احتساب التوزيع التكراري النسبي للمعاملات التكنيكية المباشرة في جداول المستخدم المنتج لعام 1982 فتوصلت إلى النتائج الآتية :- (12)

- أ- ان الخلايا الصفرية والقريبة من الصفر (0,0001 - 0,0009) تصل نسبتها إلى(45%)
 ب- ان الخلايا من 0,1 فأكثر لا تتجاوز نسبتها (2%)
 ج- ان الفئة التي تهيمن على الجدول هي من (0,01 - 0,1) وتصل نسبتها إلى (53 %) وبالعودة إلى تحليل الترابطات الإنتاجية المباشرة المذكورة في الجدول (3) نلاحظ ما يأتي :-
 1- يتضح من ترتيب الترابطات الأمامية المباشرة أن أنشطة (التعدين والمقالع ، النقل والمواصلات ، تجارة الجملة والمفرد الكهرباء والماء) تشغل المراتب الأربعة الأولى على التوالي مقارنة بمتوسط الترابط العام للاقتصاد، وهذا يعني ان هذه الأنشطة تلعب دوراً أساسياً في تزويد الأنشطة الأخرى بمدخلاتها الإنتاجية الوسيطة . وهذا في الوقت الذي اتصفت فيه القطاعات المتبقية (التحويلي ، الزراعية ، البناء والتشييد ، النفط الخام ، البنوك والتأمين ، الخدمات) بضعف قيم ترابطاتها الأمامية مقارنة بمتوسط الترابط العام للاقتصاد، وهذا يعني أن الأنشطة لا تلعب دوراً مهماً في تجهيز باقي الأنشطة الإنتاجية بمدخلاتها الوسيطة .
 2- من ترتيب الترابطات الخلفية المباشرة نلاحظ ان أنشطة الصناعة التحويلية ، البناء والتشييد ، الكهرباء والماء ، التعدين والمقالع ، النقل والمواصلات ، الزراعة ، تجارة الجملة والمفرد) تتميز بارتفاع قيم ترابطاتها مقارنة بمتوسط الترابط العام للاقتصاد .

جدول رقم (3) الترابطات الإنتاجية المباشرة في الاقتصاد العراقي

الترتيب	قيمة الترابط الأمامي المباشر	القطاع
10	0.018	النفط الخام
9	0.061	البناء والتشييد
8	0.205	الخدمات
7	0.216	الزراعة
6	0.262	البنوك والتأمين
5	0.32	الصناعة التحويلية
4	0.371	الكهرباء والماء
3	0.559	تجارة الجملة والمفرد
2	0.578	النقل والمواصلات
1	0.969	التعدين والمقالع
	0.3552	متوسط الترابط العام للاقتصاد
الترتيب	قيمة الترابط الخلفي المباشرة	القطاع
10	0.027	النفط الخام
9	0.017	الخدمات
8	0.155	البنوك والتأمين
7	0.347	الزراعة
6	0.361	التعدين والمقالع
5	0.388	النقل والمواصلات
4	0.531	تجارة الجملة والمفرد
3	0.581	الكهرباء والماء
2	0.696	البناء والتشييد
1	0.891	الصناعة التحويلية
	0.3994	متوسط الترابط العام للاقتصاد

المصدر: وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي " جداول المستخدم المنتج لعام 1982 " بغداد 1988 .

وهذا يعني ان هذه الانشطة تتصف بكثافة استخدامها للمدخلات الوسيطة التي تنتجها القطاعات الأخرى ، وبدورها التحفيزي العالي لهذه الانشطة بينما امتازت الأنشطة المتبقية (البنوك والتأمين ، الخدمات ، النفط الخام) بضعف دورها التحفيزي .

3- عند مقارنة الترابطات الأمامية والخلفية المباشرة بمتوسط الترابط العام للاقتصاد يمكن ان نصنف قطاعات الاقتصاد العراقي كما يأتي :-

أ- القطاعات النهائية - الأولية :- وتشمل القطاعات التي تتصف بضعف ترابطاتها الأمامية والخلفية مقارنة بمتوسط الترابط العام للاقتصاد وفقاً لهذا التصنيف تكون قطاعات النفط الخام ، الخدمات ، البنوك والتأمين هي قطاعات نهائية اولية .

ب- القطاعات الوسيطة - الصناعية :- هي القطاعات التي تتميز بقوة ترابطاتها الامامية والخلفية مقارنة بقوة الترابط العام للاقتصاد والقطاعات المشمولة بالتصنيفي الكهرباء والماء، تجارة الجملة والمفرد ج- القطاعات الوسيطة - الأولية :- وهي القطاعات تمتاز بقوة ترابطاتها الامامية وضعف ترابطاتها الخلفية ، والقطاع المشمول بهذا التصنيف هو القطاع الزراعي فقط .

د- قطاعات نهائية - صناعية :- وهي القطاعات التي تمتاز بأثرها التحفيزي المرتفع (ترابطها الخلفي) وضعف ارتباطها الأمامي أي ان إنتاجها يتجه نحو أتباع الطلب النهائي ولا يتجه نحو الاستخدام في مراحل إنتاجية لاحقة وتشمل البناء والتشييد والقطاع التحويلي ، والنقل والمواصلات ، وتجارة الجملة والمفرد . ان قياس الترابطات الإنتاجية بهذه الطريقة لا يعد كافياً نظراً لإهمالها الأثر غير المباشرة

التي تتجم عن التغييرات التي تطرأ في القطاعات الاقتصادية كي تتمكن من تلبية التغير الذي طرأ على الطلب النهائي بوحدة واحدة (13) كما أنها تخفق في التميز بين الآثار المحلية والآثار الخارجية ولهذا سيتم اللجوء إلى قياس الترابطات الكلية .

ثانيا :- الترابطات الكلية (المباشرة وغير المباشرة)

جرى تسليط الضوء على هذه الطريقة أول مرة بعد استخدامها من قبل P.A.Yotopolous&J.B.Nugent لقياس الترابطات الخلفية بالاعتماد على معكوس المصفوفة المشتقة من مصفوفة المعاملات التكنيكية (A) . ويمكن توضيح هذه الطريقة رياضياً كالآتي :- (14)

إذا افترضنا ان قيم الموجه العمودي (Y) في المعادلة السابقة رقم (5) معطاة ، فإن حل موجه الإنتاج يمكن الحصول عليه باستخدام الخطوات الآتية :-

$$X = AX + Y \quad (5)$$

$$X - AX = Y$$

$$(I - A)X = Y \quad (6)$$

وبضرب طرفي المعادلة (6) في $(I - A)^{-1}$ نحصل على

$$X = (I - A)^{-1}Y \quad (7)$$

وتعتبر المصفوفة الجديدة $(I - A)^{-1}$ عن مستلزمات الإنتاج المباشرة وغير المباشرة ، وكل عنصر فيها b_{ij} يبين الزيادة في إنتاج القطاع (j) الضرورية بشكل مباشر وغير مباشر لمواجهة الزيادة في الطلب على إنتاج القطاع (J) بوحدة واحدة وبتعبير آخر أنها تمثل الزيادة التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي بكامله بشكل مباشر وغير مباشر من إنتاج القطاع (j) لإنتاج سلعة نهائية إضافية واحدة في القطاع (j) . وتسمى هذه المصفوفة بمصفوفة المضاعفات ، لأنها تعكس اثر المضاعف للأنشطة الاقتصادية المختلفة ، ويعتمد حجم هذه الآثار (ارتفاعا وانخفاضا) على درجة كثافة الترابط القطاعي (الامامي والخلفي) . وعلى أي حال فان اثر المضاعف يختلف من قطاع لآخر ، ويتصف القطاع التحويلي عادة بكونه يخلق مضاعفا إنتاجيا كبيرا ومن المفترض ان يصاحب ذلك اثر تشغيلي كبير ، غير ان ذلك يتأثر أيضا بمرحلة التنمية وطبيعة هامش التكنولوجيا المعتمدة . ويعرف الترابط الخلفي الكلي لأي قطاع (j) بموجب هذه الطريقة بأنه :-

الزيادة الكلية المباشرة وغير المباشرة في إنتاج جميع القطاعات اللازمة لإشباع الزيادة في الطلب النهائي على إنتاج القطاع (j) بوحدة واحدة . وهذا يعني ان الترابط الخلفي يقاس بمجموع خلايا العمود الخاص بالقطاع (j) المضاعفات $(I - A)^{-1}$ ، فإذا رمزنا لمصفوفة المضاعفات $(I - A)^{-1}$ بالرمز z فإن الترابط الخلفي zj للقطاع j هو :-

$$Z_j = \sum_{i=1}^n b_{ij}$$

ووفق للمبدأ ذاته فإن الترابط الامامي للقطاع (i) ، هو الزيادة في إنتاج القطاع (i) الضرورية بشكل مباشر وغير مباشر (أي المطلوبة من الجهاز الإنتاجي بكامله) لإشباع الزيادة في الطلب النهائي على كل قطاع من قطاعات الجهاز الإنتاجي بوحدة واحدة ، وهذا يعني ان الترابط الامامي لأي قطاع يساوي مجموع خلايا الصف الخاص بالقطاع (i) في المصفوفة z

أي ان الترابط الامامي Zi للقطاع (i) هو :-

$$Z_i = \sum_{j=1}^n b_{ij}$$

وان قيمة كل من الترابط الامامي (Zi) والترابط الخلفي (Zj) ينبغي ان تتجاوز الواحد الصحيح ، لان الزيادة في الطلب النهائي بوحدة واحدة تتطلب قيام القطاع المعني بزيادة إنتاجه بوحدة واحدة (15).

ويعرض الجدول (4) الترابطات الامامية والخلفية في الاقتصاد العراقي ومن تحليل نتائج هذا الجدول يتبين ما يأتي :-

1- ان قطاع الصناعة التحويلية خطئ بأعلى ترابط أمامي كلي ، يليه القطاع الزراعي وهذا يؤكد أهمية هذين القطاعين في تجهيز سائر قطاعات الاقتصاد الوطني باحتياجاتها المباشرة وغير المباشرة من السلع الوسيطة ، وجاء كل من قطاع تجارة الجملة والمفرد والنقل والمواصلات بالمرتبة الثالثة والرابعة على التوالي . في حين امتازت الأنشطة المتبقية بضعف قيمة ترابطاتها مقارنة بمتوسط الترابط الكلي للاقتصاد وهذا يؤكد ضعف دور تلك الأنشطة في تجهيز احتياجات الجهاز الإنتاجي من المدخلات الوسيطة بصورة مباشرة وغير مباشرة وهي على التوالي الخدمات و البناء والتشييد و التعدين والمقالع والنفط الخام و الكهرباء والماء و البنوك التأمين

جدول رقم (4) الترابطات الإنتاجية الأمامية والخلفية الكلية في الاقتصاد العراقي

الترتيب	الترابط الكلي الأمامي	القطاع
10	1.74	البنوك والتأمين
9	1.69	الكهرباء والماء
8	1.94	النفط الخام
7	1.12	التعدين والمقالع
6	1.20	البناء والتشييد
5	1.57	الخدمات
4	1.89	النقل والمواصلات
3	1.93	تجارة الجملة والمفرد
2	2.75	الزراعة
1	3.49	الصناعة التحويلية
	1.72	متوسط الترابط الكلي
الترتيب	الترابط الكلي الخلفي	القطاع
10	1.36	النفط الخام
9	1.59	البنوك والتأمين
8	1.50	تجارة الجملة والمفرد
7	1.51	الزراعة
6	1.54	الصناعة التحويلية
5	1.75	النقل والمواصلات
4	1.81	الخدمات
3	1.86	الكهرباء والماء
2	3.13	التعدين والمقالع
1	3.40	البناء والتشييد
	1.86	متوسط الترابط الكلي

المصدر : نفس المصدر المذكور أسفل الجدول (3)

2- ومن ترتيب الترابطات الخلفية الكلية نلاحظ ان أنشطة (البناء والتشيد و التعدين والمقالع و الكهرباء والماء) وقد حظيت بأعلى قيمة مقارنة بمتوسط الترابط العام للاقتصاد وهذا يعني ان هذه الأنشطة تتميز بكثافة استخدامها للمدخلات الوسيطة بصورة مباشرة وغير مباشرة ، بينما امتازت الأنشطة المتبقية

(الصناعة التحويلية والنقل والمواصلات و الزراعة وتجارة الجملة والمفرد والبنوك والتأمين والخدمات) لضعف ترابطاتها الخلفية الكلية وضعف دور التحفيزي .
وبهدف قياس درجتي الاعتماد المتبادل بين هذه القطاعات ينبغي التعرف على معاملات الترابطات الكلية وكما يأتي :-

ثالثاً :- معاملات الترابطات الكلية

يمكن الوصول إلى هذه المعاملات من خلال مقارنة الترابط الخلفي والأمامي لأي قطاع بمتوسط الترابط القطاعي لعموم الاقتصاد ، فيقاس معامل الترابط الخلفي للقطاع (j) وفقاً للصيغة الآتية:-

$$U_j = \frac{\frac{1}{n} Z_j}{\frac{1}{n^2} \sum_{j=1}^n Z_j} = \frac{Z_j}{\frac{1}{n} \sum_{j=1}^n Z_j}$$

في حين يقاس الترابط الأمامي للقطاع (i) وفقاً للصيغة الآتية :-

$$U_i = \frac{\frac{1}{n} Z_i}{\frac{1}{n^2} \sum_{i=1}^n Z_i} = \frac{Z_i}{\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n Z_i}$$

يمثل البسط في هذين المعاملين ترابط القطاع المعني ، أما المقام فيمثل متوسط (16) الترابط القطاعي لعموم الاقتصاد ، ومن تطبيق تلك الصيغة يمكن ان تظهر الحالات الآتية :-
شديد الاعتماد على المدخلات الإنتاجية المنتجة في سائر قطاعات j فهذا يعني ان القطاع (j) <11-
الاقتصاد .

uj يعني ان القطاع (j) قليل الاعتماد على سائر قطاعات الاقتصاد . >2- 1
ui يعني ان القطاعات الأخرى شديدة الاعتماد على القطاع (i) لان هذا القطاع يستطيع ان يزيد <3- 1
من إنتاجه بدرجة اكبر من عموم الاقتصاد عند تزايد الطلب النهائي لكل قطاع بوحدة واحدة .
ui-4 في الحالة المعاكسة . >1

جدول رقم (5) معامل الترابطات الأمامية و الخلفية الكلية في الاقتصاد العراقي

الترتيب	معامل الترابط الأمامي الكلي	القطاع
10	0.6247	البنوك والتأمين
9	0.6221	الكهرباء والماء
8	0.6364	النفط الخام
7	0.6539	التعدين والمقالع
6	0.7002	البناء والتشييد
5	0.91087	الخدمات
4	1.10065	النقل والمواصلات والحدن
3	1.1207	تجارة الجملة والمفرد
2	1.601	الزراعة
1	2.0219	الصناعة التحويلية
الترتيب	معامل الترابط الخلفي الكلي	القطاع
10	0.5576	النفط الخام
9	0.5701	البنوك والتأمين
8	0.8082	تجارة الجملة والمفرد
7	0.8123	الزراعة
6	0.8278	الصناعة التحويلية
5	0.9432	النقل والمواصلات والحدن
4	0.9704	الخدمات
3	0.99	الكهرباء والماء
2	1.6953	التعدين والمقالع
1	1.83	البناء والتشييد

المصدر : نفس المصدر المذكور أسفل الجدول (3)

يتبين من تحليل الترابطات الإنتاجية الكلية (المباشرة وغير المباشرة) بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، أن البنين الإنتاجي في العراق يتحيز نحو حلقات الإنتاج النهائية، ولا يميل نحو الدخول في مراحل إنتاجية متعاقبة، لغياب دور التحويلية الإنتاجية الوسيطة، وضعف الآثار التحفيزية المتولدة عنها، الأمر الذي يفسر ضعف آثار المضاعف المتولد عن التبادل القطاعي الأمامي والخلفي، وارتفاع حجم التسرب من دورة التدفقات الوسيطة، خلال عملية الاستيراد لمختلف السلع الوسيطة الإنتاجية نتيجة لضعف دور القطاع الصناعي التحويلي في تمتين الترابطات الإنتاجية من خلال العمل على توفير المدخلات الوسيطة والإنتاجية لسائر قطاعات الاقتصاد الوطني فهناك ارتباط قوي بين درجة التصنيع و آثار المضاعف المتولدة في جميع القطاعات (17) وهذا يعني غياب دور القطاع القائد الذي يحظى بإمكانية إنتاجه وتشغيلية عالية وان شبكة الترابطات الإنتاجية لازالت بدائية جداً ، وهذا يفسر أيضا الارتباط القوي بين كل من عملية الإنتاج والاستثمار وعملية الاستيراد. وقدر تعلق الأمر بالقطاع الصناعي التحويلي فإن هذا القطاع قد صنف كقطاع وسيط -أولي ، وهذا يتضمن ان نمو هذا القطاع لا يترك تأثيراً إنتاجياً أو تشغيلياً مهماً على سائر قطاعات الاقتصاد الوطني بسبب ضعف آثار المضاعف المتولدة عن عملية الإنتاج في هذا القطاع ويعد الترابط الخلفي هنا أكثر أهمية لتشخيص القطاع القائد ، فالطلب المشتق هنا يمكن ان نعده كقرار تحفيزي وتشغيلي أكثر أهمية من العرض المحفز للترابطات الأمامية .

أولاً :- الاستنتاجات

- 1- تبين من دراسة العلاقة بين القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي ، أن الاقتصاد العراقي، قد شهد خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين أسوأ أنواع الاختلال القطاعي، حيث تعمقت حالة عدم التناسب بين القطاعات التي تشكل مصادر العرض المحلي للناتج السلعي غير النفطي، والقطاعات التي تعمل كروافد للطلب المحلي، وقد انعكس ذلك، بشكل اختلال بين القدرات الإنتاجية الحقيقية المتولدة في الاقتصاد الوطني، التي تعبر عنها القيم المضافة المتحققة في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، والقدرات الاستهلاكية الكبيرة المتمثلة بالدخول المتولدة في الأنشطة غير السلعية، وبخاصة أنشطة الإدارة العامة والدفاع .
- 2- تبين من استخدام مؤشر مرونة النمو القطاعية ما يأتي :-
 - أ- أن القطاعات الهابطة هي قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية .
 - ب- أن القطاعات الصاعدة أو المتوسعة هي أنشطة الخدمات والتوزيع، وبخاصة نشاط الإدارة العامة والدفاع، وأنشطة تجارة الجملة والمفرد .
- 3- تبين من تحليل الترابطات الإنتاجية الكلية (المباشرة وغير المباشرة) بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، أن البنيان الإنتاجي في العراق يتحيز نحو حلقات الإنتاج النهائية، ولا يميل نحو الدخول في مراحل إنتاجية متعاقبة، لغياب دور التحويلية الإنتاجية الوسيطة، وضعف الآثار التحفيزية المتولدة عنها، الأمر الذي يفسر ضعف آثار المضاعف المتولد عن التبادل القطاعي الأمامي والخلفي، وارتفاع حجم التسرب من دورة التدفقات الوسيطة، خلال عملية الاستيراد لمختلف السلع الوسيطة الإنتاجية كنتيجة لضعف دور القطاع الصناعي التحويلي في تمثين الترابطات الإنتاجية وتوفير المدخلات الوسيطة والإنتاجية لسائر قطاعات الاقتصاد الوطني وغياب دور القطاع القائد الذي يحظى بإمكانية إنتاجه وتشغيله عالية .
- 4- أن حالة الاختلال الهيكلي في التوزيع القطاعي للأنشطة المساهمة في المحلي الإجمالي لصالح الأنشطة الاستخراجية والأنشطة غير السلعية، أدت في النهاية الى هيمنة سلعة واحدة هي النفط الخام ومنتجاته من مشتقات النفط و البتروكيماويات، وهذا الأمر جعل المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي وبخاصة الإنتاج والتشغيل والاستثمار والاستهلاك والتصدير والاستيراد وميزان المدفوعات وميزانية الحكومة، أسيرة الظروف والتقلبات التي تخضع لها عملية تسويق تلك السلعة الى الأسواق الدولية .

ثانياً :- التوصيات

- 1- بهدف تحقيق التنمية في الاقتصاد العراقي وتصحيح الاختلالات الهيكلية القائمة حالياً ينبغي تهيئة الظروف التي تكفل تحقيق ارتفاعاً مطرداً في الناتج السلعي غير النفطي، وعلى أساس تعجيل النمو في القطاع الصناعي التحويلي وتحقيق معدلات نمو منتظمة في القطاع الزراعي ، وجعل هذين القطاعين أكثر استيعاباً للقوى العاملة ولحركة رؤوس الأموال .
- 2- أن تنفيذ التوصية رقم (1) يستلزم توجيه النسبة الكبرى من التخصيصات الاستثمارية وموارد النقد الأجنبي نحو تنمية هذين القطاعين ، لتوفير الظروف الكفيلة بتحويل البنيان الاقتصادي من بنيان استخراجي-خدمي الى بنيان صناعي -زراعي.
- 3- لابد من إعداد برنامج بعيد المدى لتنمية موارد العراق من النقد الأجنبي ، وضع الآليات التي تضمن حسن التصرف بتلك الموارد ، وفي مقدمتها الموازنات بعيدة المدى للنقد الأجنبي ، التي تأخذ في الحسبان إمكانيات تعويض الاستيراد وتنويع الصادرات .
- 4- توفير البيئة الاقتصادية الكفيلة بجعل التنافس بين القطاعين العام والخاص ، يقوم على اعتبارات الكفاءة الإنتاجية .
- 5- إعادة توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية في ضوء الاحتياجات الفعلية كما ونوعاً ، وبما يكفل زيادة مستويات الكفاءة الإنتاجية للعاملين ورفع درجة مشاركتهم في عملية التخطيط والإشراف على التنفيذ .
- 6- تحفيز السكان من ذوي الأصول الريفية على العودة الى قراهم ونشاطاتهم الزراعية من خلال الاهتمام الجاد بالتنمية الريفية المتكاملة ، وبما يساعد على تطوير مختلف الأنشطة الريفية الزراعية والصناعية والسياحية والتجارية في المناطق الريفية ، على أن يرافق تلك الجهود إجراءات مكاملة تتعلق بتقليل التفاوت في توزيع الدخل ، من خلال تعزيز الملكيات الزراعية المتوسطة (30-50) دونم ، مع توفير الفرص لاستثمار الدخل الزراعية الفائضة في المجالات الإنتاجية ، وعن طريق قنوات منتظمة كالمصارف والشركات والجمعيات .
- 7- تطوير شبكات النقل بالسكك الحديدية وشبكات النقل الداخلي ، وتكثيف الطرق والمواصلات بين المدن والضواحي والقرى المحيطة بها ، وبهدف تعزيز كفاءة خدمات النقل ، وتعظيم وفورات المواقع الإنتاجية .
- 8- تشجيع القطاع الخاص على ولوج ميدان الصناعة وهذا سيساهم بخلق المنافسة مع القطاع العام ويساعد على تحسين أدائه وكسر احتكار القطاع العام لها وبذلك نجب الأخير التراجع في الأداء والنوعية واستمرار التقنيات القديمة والبيروقراطية والفساد الإداري.

المراجع

- (1) هناك عدة دراسات تناولت موضوع المرض الهولندي منها على سبيل الذكر لا الحصر
- Cordon. W. Max, (1980). Inflation exchange rates and the world economy. 2nd edition. Clarendon. Press. Oxford.
 - Bruno, Michael. (1978). "Exchange rate, import costs, and wage – price dynamics", Journal of political economy 86. pp 379 – 403.
 - Findlay, Roland and Carlos Rodriguez, (1977), "Intermediate imports and Macroeconomic policy under flexible exchange rates", Canadian journal of economics N° 10. pp 208-17.
 - Obstfeld, Maurice, (1980), "Intermediate imports, the terms of trade and the dynamics of the exchange rate and current account", Journal of international economics. Pp 461-80.
- Cordon. W M. and J. Peter Neary, 1980. "Booming sector and deindustrialization in a small open economy".
- (2) هوشيار معروف "التحول الهيكلي وتطور العلاقات القطاعية في العراق" مصدر سابق , ص 1
- (3) احمد ابريهي العلي "أساليب التخطيط" وزارة التخطيط ، المعهد القومي للتخطيط ، بغداد ، 1984 ، ص ص 122 -126
- (4) وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط بعيد المدى " الخطة بعيدة المدى ، الاتجاهات الرئيسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق لغاية 1995 " المجلد الأول ، بغداد ، 1974 ، ص ص 1-10 .
- (5) H.chenery " structural change and development policy " oxford university press , 1979 Pp.20-21
- (6) احمد ابريهي العلي " تقويم السياسات الاقتصادية في العراق للفترة 1980 - 1991 " وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي ، بغداد ، 1992 ، ص ص 1-5 .
- (7) وزارة التخطيط " خطة التنمية القومية 1986 -1990 ، الإطار العام " بغداد ، 1985 ، ص ص 47-55 .
- (8) وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي " الاقتصاد العراقي 1980 -1990 " بغداد ، 1992 ، ص 121
- (9) احمد ابريهي العلي " نمط العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لأغراض تخطيط التنمية في العراق " وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي ، بغداد ، 1983 ، ص ص 44-46 .
- (10) حسين عجلان حسن " تحليل التغيرات البنوية في الاقتصاد العراقي خلال فترة الثمانينات " وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي ، بغداد ، 1990 ، ص 14 .
- (11) A.O.Hirschman "The strategy of Economic Development" New Haven, Yale University press, 1958, Pp98-119
- (12) وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقتصادي " الأسعار والعلاقات التشابكية في الاقتصاد العراقي " بغداد ، 1988 ، ص 28 .
- (13) ف.ب. توماس " تحليل المستخدم - المنتج في الأقطار النامية " ترجمة هند عبد الرزاق حسين ، وزارة التخطيط ، بغداد ، بدون سنة نشر ، ص 424 .
- (14) P.A.Yotopolous & J.B.Nugent ; " Balanced growth and linkage " Quarterly Journal of Economics , No 2 , May , 1973, P.161
- H. B. Chenery & T. Watanabe " Interaction Comparison of the Structure of production " Econometrica , October , 1958 , PP.487-521
- (15) صبري زاير السعيد " القيمة العملية للانتفاع من مقاييس الارتباطات الامامية والخلفية " مجلة الاقتصادي ، جمعية الاقتصاديين العراقيين العدد 3-4 ، السنة 23 ، كانون الثاني ، 1980 .
- (16) Leroy. P. Jones ; " The measurement of Hirschmainan Linkages " Quarterly Journal of Economics , May , 1976, PP. 308-343.
- (17) Secretariat of UNIDO " Industrialization and employment generation in the service sector of developing countries " Industry and development , UN, New York , No. 15 , 1985 , P. 81